العمل الجمعوي والحقل الديني بالجزائر بين المأسسة ومقاومة التغيير

" الجمعيات الدينية المسجدية أنموذجا"

عماري مصطفى

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم العمل الجمعوي ورهاناته في الحقل الديني بالجزائر، المرهون بأشكال **مقاومة التغيير** جراء انتظامه في المجتمع المدني من جهة، و**لمأسسة** المسجد من جهة أخرى، كما تهدف إلى معرفة الفاعل الجمعوي في الحقل الديني، ومحاولة الكشف عن طبيعة الصراع (الصراع الإيديولوجي) للعمل الجمعوي في المؤسسة الدينية (المسجد) .

Résumé de la langue française:

La présente étude vise la compréhension du travail associatif et ses enjeux dans le champ religieux en Algérie. Celui-ci exprime les formes de résistance à sa " normalisation " et à " l'institutionnalisation " de la mosquée. De même qu'il sera mis en exergue les conflits idéologiques qui son tendent l'activité associative.

English summary:

This study aims at understanding the voluntary work and its challenges in the field of religion in Algeria. It expresses the forms of resistance to the "normalization" and "institutionalization" of the mosque. Similarly it will be emphasized that its ideological conflicts tend associational activity.

مقدمة

يعتبر العمل التطوعي الهادف إلى خدمة الأفراد ومساعدتهم، من الأعمال التي عرفتها البشرية مند القديم، حيث مثل العمل التطوعي أحد الدعائم الهامة لتطوير وتنمية المجتمع الإنساني، فقد شكل الأفراد هيئات بطريقة طوعية تكونت نظمها من خلال عادات وأعراف، حتى إذا تبلور الفكر الإداري في العصر الحديث أصبحت هذه الهيئات مؤسسات ذات **هيكل تنظيمي** لجماعة بشرية، وقد برزت الجمعيات كأحد أشكال التنظيمات الطوعية وتزايد الاهتمام بها مع تنامي دورها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحتى الدينية، حيث لعبت في البلدان المتقدمة دور الشريك لأجهزة الدولة واقتراح الحلول للمشاكل العامة، أما على مستوى المجتمعات النامية فقد أدت التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى تصاعد وتيرة الاهتمام بشكل غير مسبوق بمؤسسات العمل الجمعوي وذلك باعتباره ركيزة رئيسية في عملية التنمية المستدامة.

أما على مستوى المجتمع الجزائري فقد شهد هذا الأخير عبر تاريخه أشكالا متعددة من العمل التطوعي لعبت دورا فاعلا في تلبية احتياجاته وتعتبر "**التويزة**" أحسن مثال على ذلك، و،الحديث عن العمل الجمعوي على مستوى الممارسة يتجه إلى أهمية هذا العمل وضرورته خاصة بعد مرحلة الانفتاح السياسي والاقتصادي، وهنا تم بروز عدد كبير من الجمعيات المحلية

و الوطنية وقد شكل ظهور الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر،و تزايد عددها وتنوع مجال نشاطها، حيث نص القانون المنظم لها على أنها معنية بترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، العلمي، التربوي، الرياضي، الثقافي والديني.

ومهما يكن فإن التنظيمات الجمعوية بصفة عامة لاتزال بمجال نشاطها الجغرافي وسلوكها المؤسساتي بكرا بالنسبة للبحث السوسيولوجي بالنظر إلى الحجم الذي أخذته هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري بعد أحداث أكتوبر 1988 والتعديلات الدستورية لسنة 1989، وخصوصا التنظيمات الدينية بشقيها؛ العامل في ميادين النشاط الاجتماعي الثقافي (الجمعيات الخيرية)، وتلك المرتبطة بالنشاط المسجدي (الجمعيات الدينية المسجدية)، هذه الأخيرة لا تزال هي أيضا بكرا على البحث السوسيوسياسي- الديني والتي سوف نتطرق إليها في دراستا هذه والموسومة ب" العمل الجمعوي في الحقل الديني بالجزائر بين المقاومة والمأسسة "، " الجمعيات الدينية المسجدية أنموذجا" نابع من فهم علاقة الديني بالعمل المدني والسياسي والتفاعل بين مكوناته، أي نشاط الجمعيات الدينية داخل المؤسسة الدينية (المساجد) بين التنظيمي الحكومي والممارساتي الفعلي.

الإشكالية

تكشف الصورة المعمارية للمساجد المشيدة في الجزائر مند 1962 عن فقر حقيقي في المادة المعمارية الدينية الإسلامية بالرغم من وفرة وتعددية الأنماط التي عرفها هذا البلد في الفترة العثمانية، حيث تمثل المساجد "الجزائرية" اليوم أشكالا ونماذجا ترتبط بالفنتازيا أكثر من ارتباطها بالتقاليد أو الإبداع الذي نلمسه في البلدان الإسلامية الأخرى

فالهندسة المعمارية للمساجد المشيدة في الجزائر التي بنيت في الفترة الأخيرة، بقببها وصومعاتها، تولي أهمية للزخرفة و الرمزية أكثر من اهتمامها بالبحث عن نوع من الوظائفية، ولأن الطابع المعماري يغلب على الطابع الهندسي[1]، فإن المساجد تبنى حسب قوالب معمارية غالبا ما تترجم رغبة وكرم بعض المتطوعين، ويعد عدم التزام الدولة ببناء أماكن العبادة من الأسباب الأساسية في خلق هذه الوضعية .

باستثناء المساجد الكبرى ذات الصبغة الوطنية أو الجهوية التي تتدخل الدولة في بنائها على المستوى المعماري[2] فإن مهمة تشييد المساجد تتولاها الجمعيات الدينية أو الأشخاص على مستوى فردي ويحكم بنائها المرسوم التنفيذي رقم 91-81 المؤرخ في 23 مارس 1991 الذي ينص في مادته الخامسة على أن "المساجد تبنى من طرف الدولة، الجمعيات، الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بعد الحصول على تصريح أو موافقة من وزارة الشؤون الدينية أو مديرية الشؤون الدينية"، حيث ترحب هذه الأخيرة بحماس المسلمين الذين يدعون "بالمحسنين" وهو حماس يفسر الرصيد القيمي الديني والثقافي للمتطوعين في الحقل الديني . فأوكلت السلطة لهذه الجمعيات الدينية مهمة عمارة المساجد دون الإشراف المالي الكبير، حيث سطرت أحكام عامة تخضع لها وهي كالتالي:

قانون الجمعيات رقم 31/ 90 ثم بعد ذلك قانون رقم 06 /12.[3]

ولقد ساهمت الجمعيات الدينية عبر التراب الوطني في بناء المساجد وتسييرها وفي إصلاحها وترميمها واعتبار ذلك متروكا لنظام إدارة الخير في الأمة، وإرادة التطوع خاصة داخل المؤسسات الدينية ومؤسسات العبادية (المساجد)، إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة خروج هذه الأخيرة عن حدود الصلاحيات المنوطة بها إلى حد التدخل في تسيير المساجد، رغم أن رعاية تسييرها مسندة إلى الإمام الأعلى رتبة فيها، وان رعايتها المادية مسندة إلى الجماعات المحلية.

بل تعدى ذلك إلى **صراعات** أدت بهذه الأخيرة إلى المحاكم وإلى صدور حكم ضدهم بالتجميد،إلى أن أصبحت ظاهرة عدم اكتمال بناء المساجد من الظواهر المألوفة في الجزائر، إذ لا يكاد يخلو منها أحد الأحياء، خاصة الحديثة من هذه المساجد التي تم البدء في تشييدها من ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

و العمل الجمعوي الذي يفترض منه تشجيع التطوع ونشر القيم الدينية داخل المساجد أصبح **مجالا للصراع**، وباتت المساجد تعيش حالة من الغليان والتصادم بسبب تداخل المهام وتجاذب المسؤوليات بين الأئمة من جهة والجمعيات المسجدية من جهة أخرى ومحاولة كل طرف فرض سيطرته ومسؤوليته على المسجد، وهي المهام المخولة إلى الإمام الأعلى درجة حسب القانون غير أن سلطة بعض الجمعيات ونفوذها جعلاها تدعي وصايتها وملكيتها للمسجد الذي أشرفت على بنائه وجمعت الأموال لتشييده،حتى أصبحت هذه الصراعات حديث الجرائد الوطنية تقريبا كل يوم مثلا "حرب نفوذ داخل بيوت الله"[4]، "الجمعيات الدينية ممنوعة من التحزب والتدخل في المساجد"[5]،"بسبب الصراعات والتقارير السوداء داخل بيوت الله ـــ قانون جديد لحماية الأئمة من تجاوزات لجان المسجد"[6].

وكما ذكرنا آنفا،إن منطلق اختيار البحث كان أساسا لمعرفة حركية ونشاط الجمعيات المسجدية ومطابقتها للشروط القانونية الخاصة بسيرها في حدود صلاحيتها.

كل هذا يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

هل يتحدد العمل الجمعوي في المؤسسات الدينية وفق أشكال تنظيمية (مراسيم حكومية) أم انطلاقا من إستراتيجيات الفاعلين الجمعويين؟

إضافة إلى الأسئلة الثانوية:

ـــ كيف يتحدد العمل الجمعوي في الحقل الديني بالجزائر ؟

ـــ هل يتحد العمل الجمعوي في الحقل الديني وفق الرسمي أو غير الرسمي؟

ـــ ما هي طبيعة نشاط الجمعيات الدينية المسجدية؟

ـــ إلى من يخضع الفاعل الجمعوي في الحقل الديني ؟

ـــ ونحاول من خلال هذا البحث مقاربة الآليات التي تتحكم فيها هذه الإستراتيجية التي توجه في نهاية المطاف العمل الجمعوي برمته في (المسجد) وبمعنى أدق محاولة معرفة مايلي :

ـــ هل تميل الحلول المقبولة لدى الفاعلين الجمعويين المرتبطة بالتحولات التي عرفتها (المساجد) بعد أحداث أكتوبر 1988 إلى الصراع أم إلى المقاومة أم إلى الرضى ؟

ـــ وهل ترجع إستراتجية الفاعلين الجمعويين إلى الأشكال التنظيمية للمساجد أم إلى قدرة كل طرف على ممارسة السلطة في هذه الأخيرة ؟ أم أن التنظيم والرصيد القيمي الديني (هامش حرية كل فاعل) في بناء العمل الجمعوي؟.

فرضيات الدراسة :

يعبر العمل الجمعوي في المسجد عن مقاومة التغيير لإنتظامه في المجتمع المدني من جهة ولمأسسة المسجد في الجزائر من جهة أخرى.

I. قراءة في المفهوم :

1- العمل الجمعوي "الجمعية": "هي تنظيم إجتماعي يتكون من عدد معين من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع"[7] قد جاء القانون الجزائري مستلهما بعض العناصر الهيكلية والوظيفية من بعض التعاريف السابقة إلى جانب تعريف الجمعية الشهير الذي جاء في القانون الفرنسي لسنة 1901 الذي إعتبر الجمعية اتفاقية أو تعاقد وينص القانون الجزائري 31- 90 الخاص بالجمعيات على أن " الجمعية عبارة عن اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون في تسخير معارفهم أو وسائلهم لمدة محدودة أو غير محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي ..."

وعليه ستبنى دراستنا على مفهوم الجمعية الدينية للمسجد أو لجنة المسجد، فهي جمعية يسري عليها قانون الجمعيات الجزائري رقم 31-90 " تتأسس لهدف بناء مسجد تحصل على اعتمادها من وزارة الداخلية والجماعات المحلية بعد الموافقة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على مشروع بناء مسجد، و يشترط فيها 50 عضوا من أجل انتخاب مكتب الجمعية المتكون من 06 أعضاء كالآتي:

"الرئيس ـــ نائب الرئيس ـــ أمين المال ـــ نائب أمين المال ـــ الكاتب ونائب الكاتب ".

II. كرونولوجيا ظاهرة العمل الجمعوي المسجدي في الجزائر:

حافظ المجتمع الجزائري على توفير المنافع والخدمات العامة نتيجة الإرث الثقافي للأشكال التقليدية للتجمعات[8]، إضافة إلى تزامن ظهور " **الرباطات**" التي كانت معابد للمجاهدين ومأوى للمتصوفين، تحول إلى مكان للتجمع واللقاءات، فتأسست المدرسة والمسجد، كما كانت مبيتا للطلبة الداخليين ومساكن للغرباء[9]،وعمت أرجاء القرى والمدن الجزائرية ولعبت دورا متميزا في توطين السكان واستقرارهم، كما كانت منبعا للمقاومة الشعبية في مواجهة الاستعمار.

تعتبر كل أشكال التعامل للعمل الجمعوي متجذرة في الجزائر قبل صدور المرسوم الفرنسي 1901، ولقد واجهت الإدارة الفرنسية مقاومة شعبية بدأت من الأمير عبد القادر إلى الشيخ المقراني 1871"، مما ساعد كثيرا من المنظمات الشعبية في ذلك الوقت، وتفرعت عنها لجان حرة كانت تسمى "**الشرطية**"، وهو تنظيم سري يشبه في شكله التنظيمي للجمعيات، في شكلها الحديث حيث يتكون من عشرة إلى إثني عشرة عضوا ينتخبون من طرف الدواوير ويتمتعون بسلطة مطلقة في تسيير أمور المناطق الريفية.[10]

عرف بناء المساجد وتعميرها إقبالا كبيرا من طرف الشعب والدولة بعد استقلال الجزائر وأشرفت عليه الجمعيات المسجدية، ومر ذلك إلى شعور مؤسسات العبادة، أما الكتابات المختصة والتوثيق الخاص بالجمعيات المسجدية قبل الاستقلال فهي غائبة مما صعب تحديد الفترة التاريخية ودقتها بعد صدور القانون الخاص بالجمعيات 1901.

تأسست أول جمعية دينية عام 1922 ب" باتنة" برئاسة **الدكتور ابن خليل**، وتضم الجمعية عددا كبيرا من وجهاء البلد وكبارهم، تعاونوا على تشييد مسجد المدينة وبناء مدرسة قرآنية تجانية،والذي يدعى اليوم المسجد العتيق، بالإضافة إلى الجمعيات الفرعية التي كانت تعمل تحت لواء جمعية العلماء المسلمين عام 1931 في العاصمة منها جمعية " أحمد سحنون" بصحبة " الشيخ العقبي" و"أحمد توفيق المدني".

في 1947 تم بناء مسجد وبجانبه مدرسة من ثلاثة أقسام، ويقول السيد"الإبراهيمي" أن جمعية العلماء المسلمين أنشأت بمالها ما يفوق التسعين مسجدا في سنة واحدة في كبريات المدن والقرى.

وضعت الحكومة قيود لمنع تشكيل هيئات خارجة عن نطاق الحزب الواحد، ماعدا المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية الخاضعة للإشراف الرسمي،ولم يمنع ذلك من ظهور "جمعية القيم" 1963 تحت رئاسة" عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون والشيخ مصباح" فاستخدمت أرضية المساجد لترويج ونشر أفكارها، وتمكنت السلطة الحاكمة من بسط نفوذها على

المساجد وإخضاعها ويكون القطاع الديني احد ممتلكاتها، لم تمانع الحكومة في تقييد نشاط جمعيات حماية التراث التي تعتني بناء المساجد وسجلت في العاصمة لوحدها بين 1971-1987 أكثر من 541 منها 450 جمعية مكلفة بتسديد أماكن العبادة.[11]

تشدد المراسيم الخاصة بالجمعيات وخاصة ما جاءت به المادة الثانية التي حددت الخطوات الإدارية المتبعة بدأ من المراقبة المركزية لوزارة الداخلية أو الوصية ثم وزارة الشؤون الدينية وأخيرا السلطات المحلية كما هو مبين في التعليمة القانونية الصادرة في 1971/12/03 لم تمنع هذه الأخيرة من تشييد المساجد وظهر الإحصاء الذي قامت به وزارة الداخلية بين 1974-1975 والذي شمل الجمعيات المعتمدة، فمن بين 2189 جمعية وجدت 201 جمعية دينية هذه الأخيرة لا تملك من مفهوم الجمعية إلاّ الاسم.

III. الفاعلين الجمعويين في الحقل الديني ومقاومة التغيير :

1- مفهوم الحقل الديني:

يعرف بورديو الحقل بكونه: "سوق تنافسي تسود فيه علاقات القوة والاحتكار والمقاومة والاستراتيجيات والمصالح والفرص المادية والاجتماعية والرمزية[12] ويخضع لصراع أطراف متعددة تدافع عن مصالحها. وقد استند بورديو في تأصيله لمفهوم الحقل الديني على المساهمات المعمقة لكارل ماركس، انجلز، دوركهايم وفيبر في تفسير الظاهرة الدينية[13]، كما استفاد من دراسة السوسيولوجي الأمريكي راند الكولينز باعتبار الحقل "بنية لتوزيع نوع معين من الرأسمال[14] سواء أكان ماديا أو رمزيا. ارتبطت نظرية "الحقل الديني" عند بورديو بدراسته للديانتين اليهودية والمسيحية مما جعله يحدد الفاعلين داخل نسق الحقل الديني في : النبي، البيروقراطية الدينية (رجال الدين)، اللائكيين والسحرة، وخلص بورديو في دراسته للحقل الديني المسيحي- اليهودي إلى وجود صراع بين الفاعلين يرتبط بالسلطة الدينية أي بامتلاك مراكز الإنتاج الرمزي (La production symbolique) مما يؤدي إلى بروز لا مركزية السلطة الدينية أي تعدد مراكز الإنتاج الرمزي بين مختلف الفاعلين[15].

2- العمل الجمعوي واستغلال المساجد "مقاومة التغيير":

2-1 مفهوم مقاومة التغيير:

ورد لفظ " المقاومة " في لسان العرب حيث يقال مازلت أقاوم فلانا في هدا الأمر أي أنازله وفي الحديث :من حباله أو قاومه في حاجة صابرة[16] من المعنى اللغوي يبن أن المقاومة تعبير يدل على حدوث نزاع أو صراع.

المقاومة هي عبارة عن رد فعل إما من طرف الفرد وذلك لشعوره بالحرمان والتهميش، وإما رد فعل جماعي ناتج عن القوى الصادرة من الجماعة[17] .

مقاومة التغيير بأنه: " كافة ردود الفعل السلبية للأفراد تجاه التغيرات التي قد تحصل، أو التي حصلت بالفعل في المنظمة؛ لاعتقادهم بأن هذا التغيير يشكل تهديدًا لأهدافهم الذاتية، أو الجماعية، أو لمصالحهم"[18].

مقاومة التغيير: "هي عبارة عن سلوك فردي أو جماعي يعمل على تعطيل ومنع عملية التغيير".

لابد من الإشارة منذ البداية أن إستراتيجية الحركات الإسلامية وتكتلاتها لا تختلف كثيرا من بلد إلى آخر، عن نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ الانتخابي والسياسي في الجزائر ما بين 1990و1991،إنما يعود في الحقيقة إلى عمل كبير قامت به في فترة قصيرة من الزمن،رغم أننا لا نتجاهل الأزمة العامة التي شهدتها الجزائر والتي ساعدتها على تعبئة الأنصار في وقت قصير،استغلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كثيرا من الموارد المتاحة لصالحها ووظفت تكتيكات فعالة من أجل هذه الغاية[19]، يلخصها الباحث الأمريكي غراهام فوار: استخدام المال، نشر خطاب واضح الوسائل الإعلامية العصرية، تقنيات الحملة الانتخابية العصرية استخدام شكات دعم واسعة من الأنصار.[20]

اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في عملية تعبئة الموارد البشرية على خطاب شعبوي يهدف إلى تحطيم صورة النظام الداخلية واتهامه بالعمالة للخارج[21] يقول **عباس مدني** في هذا الصدد:

" الشعب هو نحن" و" نحن هو الشعب" واستخدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نظام الشبكات التي أنشأها داخل المجتمع، يقدم أحد الباحثين الجزائريين فكرة مهمة لفهم علاقات القرابة بين المناضلين الإسلاميين، فبين أن النسيج الاجتماعي لا يعتمد على الرابطة القبلية كما يعتقد البعض، وإنما تعتمد على مفهوم الحي والرابط العائلية، فهم يلتقون يوميا في **المسجد**، مما يجعلهم ينسجون علاقات تعارف عادة ما تنتهي إلى تصاهر عن طريق الزواج الديني.

خلقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مساجد صغيرة غير رسمية تكاثرت بسرعة خارج رقابة وزارة الشؤون الدينية[22]، وأصبحت **إستراتيجية** الجبهة تعتمد على احتلال الشارع، وعلى التعبئة المستمرة لمناضليها، وقد درس الباحث "أحمد رواجعية"، تعاظم قدرات كوادر الجبهة في التعبئة من جهة والتزايد المستمر لعدد المساجد من جهة أخرى، لقد انتقل عدد المساجد في الجزائر بشكل ملحوظ من 2000 مسجد مع بداية الاستقلال إلى حوالي 11 ألف مسجد [23]،كانت الحركة الإسلامية التي حولت المسجد إلى مكان للتجنيد والتنظيم السياسي لعديد من الفئات والشرائح الاجتماعية، وكانت خطة بناء المساجد تتم كما يلي :

- بناء المساجد في الأماكن القصديرية
- الاعتماد على التبرعات
- الحصول على الدعم المادي.[24]

3- العمل السياسي والمساجد في الجزائر:

3-1 الحركة الإسلامية في الجزائر مجالات النشاط ووسائل العمل في "المساجد":

يعد المسجد نقط الانطلاق الأولى والفضاء الحيوي الذي يلجأ إليه الإسلاميون عادة لما انطبع في مخيالهم من مكانة ودور مركزي إضطلع به هذا الأخير مند العصر النبوي، حيث لم يكن فضاء للذكر والصلاة فحسب، بل أيضا مكانا للدرس والفقه والشورى وقيادة الدولة وتوجيه المجتمع، إذ تحولت نشاطات المسجد وأصبح مركز جذب لتيارات الفكرية والإيديولوجية حيث أصبح البعض منها مكانا للتجنيد وإصدار الفتاوى وتقييم سياسات التنمية والإصلاحات البعيدة عن مكونات المجتمع الجزائر، وترى خلاص المجتمع في الإسلام وهو الحل.

ومثل سلفها "الحركة الباديسية" في ثلاثينيات القرن العشرين، بل مثل كل الحركات الإصلاحية والتجديدية التي عرفها العالم الإسلامي مند حركة محمد بن عبد الوهاب النجدي، احتفظت الحركة الإسلامية الجزائرية للمسجد بهذا الدور والمكانة، فلا غرابة إذا أن تستخدم مند البداية هذا الفضاء الديني لنشر دعوتها وتوسيع قاعدة أتباعها.

سنجد إدا تأملنا مسار الحركة الإسلامية في الجزائر أن المسجد كان أهم المجالات التي **تؤرخ من جهة لميلاد هده الحركة، ومن جهة أخرى لارتباطها به في سيرورة نموها وتطورها**. لقد كان المسجد يمثل مثلما يقول بورغا " الإطار الأول الذي يتم فيه تكوين الخطاب الإسلامي وأول وعاء يستقبله، **كان المسجد يقوم بدور المخبأ الذي يحميهم عندما كانت تتم صياغة الخطوات الأولى في طريق النضال** "[25]. وإذا اعتبرنا عمل جمعية **القيم** إرهاصا ونواة أولى للحركة الإسلامية في الجزائر، فإننا سنلحظ أن هذه الجمعية استخدمت مند البداية المسجد كفضاء للعمل والحركة في نشاطها الثقافي والديني، حيث واظبت على إرسال الخطباء والوعاظ والمرشدين إلى المساجد للنهوض بواجب التربية والدعوة والتثقيف الديني، كما كان بعض أعضائها (السلطاني، الحويدق، العرباوي، سحنون) أئمة وخطباء كانوا دعامة أساسية للنشاط الإسلامي في هذه المرحلة، وقد استخدم هؤلاء المسجد ميدانا لمواجهة النظام والاعتراض على بعض مسلكياته، ثم ميدانا للإعداد التربوي والتكوين العقدي لجموع الأتباع .

وإذا كانت الدولة قد استفردت طيلة هذه الفترة بكل مؤسسات الصناعة وتوجيه الرأي العام (حزب، صحافة ووسائل إعلام منظمات جماهيرية، نقابات...) فإنه لم يبقى إلا المسجد كفضاء يضطلع بهذا الدور، لذلك تشير العديد من الشواهد إلى **العلاقة الارتباطية والجدلية بين الحركة الإسلامية من جهة وحركة التوسع في فتح وبناء المساجد**، فقد أصبحت هذه العملية (فتح وبناء المساجد) **أحد المفردات الرئيسية لجدول الأعمال الإسلاميين في مرحلة السبعينيات**، وباتساع انتشار المساجد وأماكن الصلاة (المصليات) ازدادت الحركة الإسلامية توسعا وانغراسا.

لكن حرص الدولة على استعادة الحقل الديني، دمج موضوعة الدين في خطابها الاستيعابي وعدم ترك المجال مفتوح لقطب معارض قد يتشكل، جعلها تعمد ـــ بعد سلسلة من الانتقادات وجهها العلماء، وبعد أدركت خطورة هذه الفضاءات إذ لم توضع تحت رقابتها الصارمة ـــ على تبني استراتيجية مزدوجة تقضي من جهة **بالوضع التدريجي للآليات القانونية والعملية لبسط نفوذها على المسجد (المؤسسة)، وإلحاقه بسلطتها ليصبح أحد قنواتها السياسية والإيديولوجية مثل باقي المؤسسات**، ومن جهة ثانية بإعادة استخدام الحقل الديني من خلال إعادة هيكلة المؤسسات التي تقوم بتكوين الأئمة، وبناء مساجد رسمية جديدة، ورقابة المساجد الأخرى، وأخيرا وهذا هو الأهم تعبئة جهاز الأئمة عبارة عن موظفين.[26]

إن استدماج هذه المفردة المهمة من برنامج عمل الإسلاميين وتبني الدولة لعملية توسيع حركة بناء المساجد ـــ وإن كان يبدو نوعا ما من المزاحمة على أرضية نشاطهم، قد خلق بالعكس أفضل الشروط لعمل الحركة الإسلامية، ذلك أن كل مسجد ينضاف إلى شبكة المساجد الموجودة سيحضن جمهورا هو بالأساس استثمار وعمل للحركة الإسلامية، فقد حرصت هذه الأخيرة من أجل نشر دعوتها على التفكير كما يقول محمد بوسلماني في "الانبثاث لإيجاد أئمة في المساجد، ودعاة يحاولون عملية الاتصال المباشر مع القاعدة الشعبية "[27]،حيث ستتحول كثير من المساجد إلى فضاءات لتنظيم الحلقات وعقد الدروس المجانية المخصصة للتلاميذ واستيعاب الأفراد، وخلق شبكات التواصل بين المناضلين لتشكيل إطار ديني منظم بعيد عن سلطة الدولة.

تبعا لما سبق فإنه لا يمكن أبدا فهم ذلك التوسع لذي عرفته الحركة الإسلامية عند مقدم عقد الثمانينات إذ لم يتم ربطه بالحركة المكتفة التي عرفتها عملية فتح المصليات في المؤسسات التربوية والصناعية ومختلف أماكن العمل، وبناء المساجد عبر مختلف المدن والأحياء، سواء بمبادرات شعبية أم رسمية، وكذا التعرف إلى الأدوار التي لعبتها بعض المساجد بالخصوص، كما

ينبغي ملاحظة أن تاريخ معظم الوجوه القيادية المؤثرة في مسار الحركة الإسلامية في الجزائر، فقد امتزج بطريقة أو بأخرى بهذا المسجد أو بذاك.

إنه لا يمكننا ـــ مثلما يقول خلادي ـــ أن نتحدث عن **مسجد الجامعة المركزية** مثلا دون أن نتحدث عن **مالك بن نبي**، أو عن **مسجد دار الأرقم** دون أن نتحدث عن **سحنون وسلطاني** تم **محمد السعيد**، ولا عن **مسجد الحراش** يتداعى إلى أدهاننا الشيخ **مصباح الحويدق**، ولا عن **مساجد قسنطينة** دون الحديث عن **عبد الله جاب الله**[28]، فالمسارات الحركية والنضالية لبعض هؤلاء الفاعلين بشكل أو بآخر بهذه الفضاءات الدينية، ومن هذه الأخيرة انطلق المد الصحوي والحركي الإسلامي.

إن مطالعة الإحصائيات المتوفرة في هذا الصدد تبرز لنا حجم ما بلغته حركة التوسع في فتح وبناء المساجد طيلة عشريتي الستينات والسبعينات، وهي إحصائية موجبة الملاحظة، ذلك أنه في أقل من ثلاثة عقود أعقبت الإستقلال تضاعف عدد المساجد بحوالي خمس مرات، وهو مؤشر يدل على **عودة الدين** (Retour du Religieux)[29]، وسيتوضح من خلال هذا الجدول:

جدول تطور عدد المساجد في الجزائر بعد الاستقلال [30]

السنة	عدد المساجد	التطور
1970	**3500**	
1980	**5000**	
1990	**15000**	**X3**

لن ينبغي التنبيه هنا إلى عملية فتح أو بناء المساجد التي اعتبرناها أهم أحد مفردات جدول أعمال الحركة الإسلامية في هذه المرحلة، لم تكن بالأمر السهل، فالإجراءات البيروقراطية التي كانت تتحكم في العملية جعلت كثيرا من الإسلاميين يلجؤون

إلى **طرقهم الخاصة** للتغلب على هذه العوائق والقيود، ويشرح "أحمد رواجعية" في بحثه الإستقصائي **"الإخوان والجامع"** الكيفيات والمناورات التي كان يلجأ إليها هؤلاء للوصول إلى أهدافهم، لقد كان الإطار العام الموجه للحصول على رخصة بناء مسجد يمر بمجموعة من الإجراءات البيروقراطية التي أقرها قانون1971، وحيث أن القانون المعدل لمرسوم صدر في 1972 ينص على ضرورة تأسيس جمعية تضطلع بالعملية، وأن إنشاء هذه الأخيرة يستلزم الحصول على حزمة الموافقات أحدهما من وزارة الشؤون الدينية والأخرى من وزارة الداخلية والثالثة من ممثل هذه الوزارة على الصعيد المحلي، يبين لنا المسار الإداري الصعب الذي يمكن أن تسلكه كل مبادرة ترمي إلى تأسيس مسجد أو مكان للصلاة. لكن في القابل **كيف نفسر الطفرة الكبيرة في عدد المساجد التي عرفها عقد السبعينات؟** الإجابة على ذلك تكمن في القدرة على المناورة ومحاولة الالتفاف على القانون، فبدلا من انتظار تسوية محتملة لإرساء تأسيس جامع ما وهي تسوية قد تستغرق سنوات، جرى اختيار مسار معاكس يضع المسؤولين أمام الأمر الواقع، ففي **المكان المعين للبناء تجرى عملية البناء أولا ثم بعد ذلك طلب التسوية.** ولتوضيح المسألة أكثر يسوق لنا "رواجعية "شهادة لأحد رواد عملية بناء المساجد في قسنطينة خلال تلك الفترة هو " محمد صالح العابد" يبن لنا من خلالها الكيفية التي تحكم سيرورة عملية بناء المساجد حيث يقول "تبنى المساجد من الخردة وتقام فيها الصلاة خلال وقت معين، بعد ذلك يتم نزع قسم من القصدير تقام مقامه على الفور جدار من حجارة الزاوية، وبعد أربعين يوم، وأحيانا بعد مرور شهرين يزاد عدد المصلين، عندها يزال جزء من الكوخ الصفيحي، **ويستحسن إجراء ذلك عند حلول الليل، وفي الليلة ذاتها يقام مقامها مربع جداري كبير** ...،يكون المحراب منتصبا في وسطه .. ويتم ذلك كله بفضل **العمل التطوعي والهبات والتبرعات المجمعة** على شكل مواد بناء وسجاجيد ...هكذا تجد السلطات نفسها أمام الجدار، فهي لا تستطيع تدمير حرم كهذا اللهم إذا نسفته، الأمر الذي يثير غضب المؤمنين وبرأس مرفوع يتطلب منها الموافقة، وسواء رفضت أم وافقت تكون **اللعبة** قد تمت"[31].

عندما ظهرت فعالية هذه الطريقة ـــ أو "اللعبة" ـــ جرى تناقلها والاقتداء بها وتعميمها من جانب كل الجمعيات بعد 1973، وهكذا بدل الدخول في متاهات بيروقراطية وقانونية تستنفد الوقت وقد لا تنتهي بطائل، تم سلوك الطرق المختصرة والأكثر مردودية، حيث لم يعودوا يكلفون أنفسهم مشقة الاتصال بالإدارة[32].

بهذه الكيفية وبغيرها من الطرق التي فرضتها ظروف المرحلة وطبيعة النظام السياسي، إستطاع الإسلاميون شيئا فشيئا تشكيل حقلهم الديني الخاص، فإلى جانب المساجد الرسمية التي اضطلعت الدولة ببنائها والإشراف عليها كانت تقام "مساجد حرة"

و"مساجد الشعب"، وفي الوقت الذي كانت بعض المساجد الرسمية تسير في فلك السلطة، وتردد خطابها الرسمي نظرا لتبعيتها الكلية بناء وتجهيزا وتسييرا للوزارة الوصية على الشأن الديني، أصبحت "المساجد الحرة" ساحة التعبير الحر الوحيد في البلاد، والميدان الرحب الذي ينشئه الإسلاميون بمبادرتهم ليتحركوا فيه وينفذوا جدول أعمالهم .

IV. العمل الجمعوي في الحقل الديني بالجزائر وانضمامه إلى المجتمع المدني :

في البدء يمكن القول أننا حيث نتحدث عن "المجتمع المدني" يتبادر إلى الذهن ذلك المجتمع غير الخاضع للمؤسسة الدينية، أي مجتمع علماني، ومن جهة ثانية مجتمع مستقل عن المؤسسة السياسية وعن أجهزة الدولة[33]، فالمجتمع المدني مفهوم حديث نسبيا على الأقل من حيث التسمية والدلالة الوظيفية، ولكنه قديم من حيث المعنى الفكري والفلسفي الذي تناول علاقة الناس بالدولة وكيفية إدارة شؤونهم العامة فقد عرفته الحضارات القديمة بصيغ وتسميات مختلفة، أما العمل الجمعوي فهي آلية عملية لا تنفصل عن مفهوم المدني، حيث تعتبر أداة لتصنيف ذلك التصور الفكري والمذهبي الذي يهدف إلى تحسين وتدبير المجتمع البشري، كما يعد العمل الجمعوي بمفهومه الصحيح المهم في كل مجتمع مدني فعال إلى جانب الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ...إلخ، لكن العمل الجمعوي في الحقل الديني عرف شكلا تنظيميا جماعيا مؤسسيا "الجمعية" وتم تنظيمه في شكل مجتمع المدني بعدما كان عملا تطوعيا فرديا تقليديا.

1- مفهوم المجتمع المدني :

اعتبر **غرامشي** المجتمع المدني "مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية والمؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي مثل: المؤسسات الدينية فهي صاحبة الفضل في استقرار نمط إنتاج معين أو تنظيم إقتصادي ما، وبداخل هذه المؤسسات يدور الصراع" [34].

هذا ويجدر الإشارة لما كان للفكر السياسي والسوسيولوجي العربي من إسهامات محددة وحديثة في معظمها لمفهوم المجتمع المدني، حيث يعرف :

محمدعابدالجابري المجتمع المدني بأنه "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديموقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة : البرلمان والقضاء المستقل

و الأحزاب والنقابات والجمعيات"[35].

أما **المنصف وناس** فيعرف المجتمع المدني بأنه "مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة،إنه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق،ينتج فيه الفرد ذاته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الإجتماعي والمستوى الرسمي،إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا"[36] .

وتعتبر أحداث أكتوبر 1988 نقطة تحول في مجالات عديدة وبخاصة الإصلاحات السياسية فهي نقلة نوعية من النظام الأحادي على التعددية الحزبية وإنشاء الجمعيات تكريسا للديمقراطية وحرية التعبير، مما أدى إلى **دولة المجتمع** وفي هذا السياق صدر قانون 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات الذي حدد شروط التأسيس والنشاطات والأهداف البعيدة عن التوحيد السياسي والهادفة إلى العمل الخيري، مما أدى إلى زيادة طلب الاعتماد من طرف الجمعيات المسجدية، وحسب الإحصاءات بها وزارة الشؤون الدينية عام 1988 وعن عدد الجمعيات الدينية وصل إلى 5271 جمعية منها 4852 معتمدة و360 غير معتمدة ولكنها تمارس مهامها، وهي لا تنتظر الاعتماد الرسمي، فغالبا ما تتعطل هذه الجمعيات أثناء بناء المساجد بعد الحصول على وصل تسليم الملّف من الهيئات الإدارية المحلية، وحتى الإحصاءات الرسمية فهي تقريبية وتنقصها الدقة، ولقد جمدت الوزارة نشاط الجمعيات المسجدية لفترة معينة، كما أن الإحصائيات لا تشمل الأماكن التي تقام بها الشعائر الدينية مثل المصليات التي أعدها الطلبة في الجامعات والمعاهد والإدارة وحتى المساجد التابعة لبعض الزوايا [37] فقد عرفت المساجد تزايدا معتبرا وصلت بين 1962-1972 إلى 4474 مسجدا وفي 1980 وصل العدد إلى 5289 مسجدا وسنة 2001 إلى 10063 مسجدا[38]، حيث تم إنجاز 4774 خلال 21 سنة.

عن تنوع المشاريع التي تشرف عليها الجمعيات الدينية ساعد على بناء 2354 مسجدا و583 مدرسة قرآنية و179 مكتبة و699 سكنا إضافة إلى الملحقات الأخرى 489.[39]

ويذكر "خلادي" أن الجزائر حققت رقما قياسيا في بناء المساجد بالمقارنة مع ما يتم في البلدان العربية والإسلامية الأخرى، أي ما يعادل بناء 200 مسجدا في السنة أو مسجد في كل يومين، وهي ظاهرة لم يشهد العالم الإسلامي مثلها[40]، ففي مصر مثلا يبنى مسجدا واحد في مكان معروف، ومن حوله تبنى المصليات، أما في الجزائر ففي كل حي له مسجد للجمعة، وغالبا ما

يكون للحي مسجدان أو ثلاثة وزيادة الإقبال على بناء المساجد يرجع إلى أصل ندرة المراكز الثقافية حيث أصبح المسجد ملجأ يتنفس فيه الشباب من ضغوطات الحياة الحضرية وندرة العثور على مناصب الشغل.[41]

V. مأسسة الحقل الديني بالجزائر :

1- مفهوم المأسسة :

تهتم المأسسة كظاهرة إدارية بدراسة الكيفية التي تتشكل فيها الممارسات الإدارية والتنظيمات المرتبطة بها على إختلاف أنواعها، كما تعنى بدراسة العوامل والأبعاد المشكلة لها والتي تساعد في شكلها عند تحليل وتفسير هذه الممارسات والتنظيمات.

ويعتبر مفهوم المأسسة من المفاهيم ذات الأوجه المتعددة والمتداخلة نظرا لاشتراك عدد من الحقول المعرفية مثل: علم الإجتماع وعلم الإقتصاد وعلم السياسة، والدراسات التنظيمية وغيرها، ونظرا لتداخل(وأحيانا تضارب) هذه الأطروحات والنظريات [42]ويرجع الاهتمام بالمأسسة إلى علماء بارزين من أمثال عالم الإجتماع الفرنسي دوركايم Durkheim الذي أطلق على علم الإجتماع " علم دراسة المؤسسات" كما يساهم في إبراز مفهوم المأسسة عالم الإدارة، ماكس فيبرMax weber الذي افترض توفر سمات مجتمعية محددة تعكس اتجاهات مستقرة أو ممأسسة مثل: **العقلانية** لمفهومها الواسع الذي يعني الإبتعاد عن التقليدية والرسمية التي تعني فصل العام عن الخاص، والنفوذ الشرعي الذي تقره المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة افترض توفرها كشروط لنجاح الممارسة الإدارية وفق النموذج البيروقراطي المثالي الذي طوروه.

وعندما تعمق الانقسام التنظيمي والحركي منتصف الثمانينات بين مختلف أجنحة الحركة الإسلامية أصبحت المساجد مرتبطة بهذه الحساسية الحركية أو تلك، فهناك مساجد التي تعد معقلا للتيار الإخواني، وتلك التابعة للتيار المحلي، والأخرى للتيار السلفي والوهابي والأخرى للتيار الجهادي، وهي ظاهرة عكست في مرحلة تاريخية ما حالة الإنقسامية والتشظي التي ميزت الحركة الإسلامية في الجزائر، فعمدت الدولة إلى مأسسة المساجد وتأميمها[43]، عن طريق تنظيم الدين الرسمي للدولة[44]، المتمثل في المذهب المالكي في كامل مساجد الجمهورية وإصدار قوانين لتنظيم المسجد وتحديد وظيفته ونظامه وتسييره، وإلحاق المسجد بالسلطة كغيره من المؤسسات[44]، بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 23-03-1991 يتضمن إحداث مؤسسة المسجد ويحدد وظيفة المسجد ونظامه وتسييره وإلحاقه بالسلطة كغيره من المؤسسات.

إن النهج السياسي المتجدد لإعادة تنظيم وتأهيل المساجد في الجزائر[45] "إصدار المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 23-03-1991 يتضمن إحداث مؤسسة المسجد ومحدد وظيفة المسجد ونظامه وتسييره **وإلحاق المسجد بالسلطة كغيره**

من المؤسسات"، لمسايرة التغيرات الداخلية بعد أحداث أكتوبر 1988من جهة، ومن جهة أخرى مسايرة ومواكبة الإصلاحات في التعاطي مع الحقل الديني، ومن منطلق جديد للصحوة الدينية وما تقوم به مؤسسة المسجد لفهم فعالية البعد التاريخي للعمل الجمعوي في الجزائر ومواكبته لتغيير النظام الاقتصادي والسياسي بطريقة متميزة

2- المساجد جهاز إيديولوجي في الجزائر:

باعتبار أن المسجد جهاز إيديولوجي للدولة فإنه يخضع لمقاييسها وأنظمتها وإنه لابد أن يتماشى المسجد مع المؤسسات الإجتماعية بشكل عام، فموضوع الخطاب يكون حسب المناسبات الوطنية والدينية والاجتماعية للمجتمع وأصبح يقترن بعمليات التعبئة الفكرية والروحية لمواجهة المشاكل والصعوبات: حيث دعت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى تسخير الخطاب الديني المسجدي للحفاظ على الذاكرة وحماية الوحدة.

ولتشديد الرقابة على الخطاب الديني المسجدي قررت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إشراك ممثلين عن وزارات الدفاع الوطني والداخلية والجماعات المحلية والعدل، في **إدارة مجلس التوجيه للمدرسة الوطنية لتكوين وتحسين مستوى إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف**، وهذا من أجل إشراك هذه القطاعات الحساسة لإعطاء توجيهاتها في البرامج التكوينية للأئمة لتجنيب الجزائر ما حدت من إنحراف بعد أحداث أكتوبر 1988، وهذا ما يجنب الأئمة التحدث في الناس بما يخالف توجه الحكومة وخصائص المجتمع الجزائري ومكوناته وتراثه، إذ أصبحت خطب الجمعة تملى وتحدد وفق أجندة المواعيد والمحطات السياسية والوطنية كالاحتفال بعيد الإستقلال "05 جويلية" والمحطات الدينية كتجميع أموال الزكاة "عيد الفطر، يوم عاشوراء" وغيرها من المحطات أصبح لها خطبها الجمعية التي تجعل لإحياء هده المناسبات "مقاصد شرعية" وتأصيلا في النص الديني.

و تم تأسيس **التنسيقية الوطنية للائمة وموظفي الشؤون الدينية**، إذ أصبح لها تنظيم وهو الأول من نوعه المنضوي تحت لواء الإتحاد العام للعمال الجزائريين،من أجل إعادة الإعتبار للإمام وتوفير الظروف الإجتماعية اللازمة لتمكينه من أداء الدور المنوط به في المجتمع، والغرض من تشكيل هذه التنسيقية التي تأسست في منتصف شهر مارس2013 هو الدفاع بطريقة "عقلانية" و"موضوعية" عن الحقوق المشروعة للأئمة وموظفي الشؤون الدينية بغية تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية والمهنية،والمحافظة على المرجعية الدينية الوطنية المستمدة من المذهب المالكي،وتوحيد الإمامة في المساجد، ومن جهة أخرى هناك **نقابة الأئمة المستقلة وغير المعتمدة.**

الخاتمة:

إن عملية المأسسة والتنظيم للمؤسسة الدينية، لا يعني إسقاط ما توصل إليه هذا العلم من مبادئ وأفكار على هذا النوع من المؤسسات، أو تحويل المؤسسة الدينية إلى مؤسسات علمانية مدنية، تم التعامل معها على هذا الأساس، إنه محاولة لفهم كيف تقوم هذه المؤسسات بفرض منطقها على الفاعلين الاجتماعيين التي تربطهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة من جهة، ومن جهة ثانية محاولة لفهم الآليات التي يعتمدها الفاعلين الاجتماعيين من أجل تغيير وتطوير المؤسسات الدينية بإعتبارها أنها مؤسسات إجتماعية يسري عليها نفس القوانين التي على باقي مؤسسات المجتمع، التأثير والتأثر.

حيث كان بإمكاننا تقسيم الدراسات التي تناولت المؤسسة الدينية إلى قسمين كبيرين، فمن جهة نجد الدراسات الفقهية التي عادة ما تكون حبيسة المصطلحات الخاصة بالديانة الواحدة، حيث يتغلب عليها الجانب الديني على الجانب العقلاني الموضوعي، فالمسلمون يتكلمون عن المؤسسات الإسلامية والمسيحيون عن المسيحية، ولكن لكل واحد يحاول أن يقدم الأدلة والبراهين على سمو دينه وتميزه مقارنة بالديانة الأخرى.

أما القسم الثاني فيتعلق بالبحوث العقلانية التي حاولت مقاربة التجربة الدينية انطلاقا من منهجية علمية واضحة ومضبوطة (المأسسة والتنظيم)،هدفها هو فهم المؤسسات الدينية وأسلوب عملها أمثال(ماكس فيبر، ميشال كروزيه، مارسيل غوشيه).

أين اتجهت السوسيولوجيا بفعل التحولات التي عرفها العالم إلى المواضيع المرتبطة أبحاثها على المؤسسات المدنية أو العلمانية، ونتج عن هذا التحول تطور كبير لعلم التنظيم ونظريات التنظيم في العديد من الحقول العلمية، وقد وظفناه في علم الإجتماع السياسي والديني، حيث توصلنا في دراستنا هذه أن:

– العمل الجمعوي في المسجد مرهون بأشكال تنظيمية يعملون بها نظرا لتنظيم العمل الجمعوي في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، المتعلق بجمع التبرعات المالية واستعمالها في مسالك أخرى لمجابهة الدولة.

– العمل الجمعوي مرهون باستراتيجيات الفاعلين (أعضاء الجمعية الدينية للمسجد) ، من خلال مقاومة التغيير **لمأسسة المسجد** والمتمثل في الصراع الإيديولوجي بين الدين الرسمي للدولة (المذهب المالكي) من جهة والتيار السلفي من جهة أخرى، المطالبون **بإعادة المأسسة** للمؤسسات الدينية.

ماذا ستفرزه **إعادة المأسسة** للحقل الديني بالنسبة للتيار السلفي؟، وكيف ستكون ردود أفعال التوجهات والمرجعيات الدينية الأخرى في الجزائر؟ رغم أن المساجد هي مرآة الإسلام بتعبير **Roger Garaudy** .

الهوامش :

1 - يحيل المعماري إلى كل ما هو زخرفة وديكور، في حين أن الهندسي حجمية وتركيبة المساحات.

2 - لقد تم إنشاء مشروع بناء الجامع الكبير (مسجد الأعظم)، برعاية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.، وهو ثالث أكبر مسجد في العالم بطاقة استيعاب تتعدى الـــ 120 ألف مصل، في حين بلغت تكلفة إنجازه 800 ألف دولار.

3 - قانون رقم 06-12يتعلق بالجمعيات المؤرخ في 12 جانفي،2012، الجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخ 21صفر 1433 الموافق 15 يناير 2012.

4 - الجزائر، الشروق أولاين، الجمعة 12 أفريل 2013.

5 - جريدة الخبر اليومية، الأحد 09 ديسمبر2012 ص 05.

6- الجزائر، الشروق أولاين، الجمعة 12 أفريل 2013.

7- أبو المعاطي ماهر، "إدارة المؤسسات الإجتماعية "، دار تكنوماشين للطباعة، القاهرة 1988، ص17.

8 - محمد الرؤوف القاسمي، التنظيمات المسجدية، نفس المرجع، ص97.

9 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص261.

10- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص ص64-65.

12- Ahmed Roudjia, Algérie, mosquées et associations A1 ASSAS, n°103, Février 1990.

12- Pierre Bourdieu, Genèse et structure du champ religieux, Revue française de sociologie, n° 12, 1971, p: 295-334

13- Mohamed Tozy, Champ politique et champ religieux au Maroc: croisement ou hiérarchisation?, D.E.S. Université Hassan II, Casablanca 1980. p 32

14- سليم حميمنات، السياسة الدينية في المغرب، تدبير المساجد نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام،جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، الرباط/2003-2004، ص 10.

15- Pierre Bourdieu, op.cit, p295.

16- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب 1990، بيروت دار الصادر، ص348.

17- زين الدين بروش، وآخرون، دور التفافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ENAMC بالعلمة، أبحان اقتصادية وإدارية العدد الأول ـــ جوان 2007 جامعة فرحات عباس ـــ سطيف-الجزائر.

18- خضير كاظم، السلوك التنظيمي، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص.195

19- هلايلي حنيفي: الحركة الإسلامية في الجزائر، قراءة في ثلاثية: الدعوة، العمل السياسي، العنف المسلح، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

20- فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ 853 مقعدا في الجالس البلدية أي 55.42% في انتخاب جوان 1990.

21- هلايلي حنيفي، مرجع سبق ذكره.

22- هلايلي حنيفي، نفس المرجع.

23- Ahmed Roudjia, les frères et la mosquée, édition Bonchène, Alger, 1990, p.p 170-178.

24-Ahmed Roudjia, opcite, p178.

25- فرانسوا بورغا،"الإسلام السياسي صوت الجنوب، قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا " ترلورين فوزي زكري، مراجعة وتقديم: نصر حامد أبو زيد ط2، القاهرة، دار العلم الثالث، 2001، ص108-109

26- فرنسوا بورغا، مرجع سبق ذكره، ص 109.

27- فرانسوا بورغا، نفس المرجع، ص109.

28- Khalladi Aissa, les islamistes Algériens face au pouvoir, Alger, Edition Alfa ,1992 p 7.

29-MEZOUAR BELKHEDAR, sociologie de lien social en Algérie, thèse doctorat 2005, université de Tlemcen, P09.

30-MEZOUAR BELKHEDAR, Ibid, P09.

31- أحمد رواجعية، "الجامع والإخوان، استطلاع للحركة الإسلامية في الجزائر" تر خليل أحمد خليل، ط1، بيروت، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1993، ص 68

32- أحمد رواجعية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

33- صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، ددن، دس ن، ص 6،

34- عبد السلام محمد شعبان، "المجتمع المدني والدولة في لبنان " رسالة ماجستير، المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة 2000، ص 33.

35- محمد عابد الجابري "إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي " مجلة المستقبل العربي العدد 167 ديسمبر/جانفي 1993، ص132.

36- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

37- Ahmed Roudjia, Ibid, p39.

38- التقرير الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف سنة 2001.

39- نيابة مديرية الأوقاف، وزارة الشؤون الدينية.

40-Khalladi Aissa, les islamistes face au pouvoir, édition ALFA, 1ertrimestre ، Alger1992, p.p. 29-31.

41- محمد الرؤوف القاسمي، مرجع سبق ذكره، ص106.

42- عادل محمود الرشيد: المأسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأردنية اتجاهات المديرين نحو ممارسات إدارية عالية، ص 237.

43-عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية في المغرب (رسالة دكتوراه)، إشراف محمد الطوزي، 2007-2008، جامعة الحسن الثاني، المغرب، ص30.

44-جديد فاطمة، الظاهرة السلفية عند النساء في تلمسان دراسة أنثربولوجية، رسالة ماجستير، إشراف بلخضر مزوار، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011-2012، ص25.

45-المرسوم التنفيدي رقم 91-81المؤرخ في 23مارس 1991.